

Distr.: Limited
23 September 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

إكوادور*، إيطاليا، بيرو، تايلند*، الجزائر، رومانيا: مشروع قرار

.../٢٧

السياسات الوطنية وحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان كميّار مشترك من معايير الإنجاز

يسري على جميع الشعوب وجميع الأمم،

وإذ يُدكر بجميع المعاهدات الدولية المناسبة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يُدكر أيضاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٢٣ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣،

المتعلق بالسياسات الوطنية وحقوق الإنسان،

وإذ يُدكر كذلك بأن الدول أكدت في إعلان وبرنامج عمل فيينا والوثيقة الختامية

لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١) أنها تتحمل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، مسؤولية تنمية

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.



وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر،

وإذ يضع في اعتباره أن على الدول أن تدرج التزاماتها، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، في تشريعاتها الوطنية، لضمان توجيه الإجراءات التي تتخذها الدولة على الصعيد الوطني، توجيهها فعلياً، صوب تعزيز واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يشير إلى أن إجراءات الدولة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإعمالها إعمالاً كاملاً على الصعيد الوطني تبلغ أقصى درجات فعاليتها عندما تُدمج كلياً في السياسات الوطنية القائمة على منظور مراعاة لحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد مجدداً أن جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف وعالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة ومتشابكة، وأن السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيزها وحمايتها تنطوي بالتالي على تأثير تعاضدي على أعمال تلك الحقوق،

وإذ يقر بحق كل دولة في اختيار الإطار الأنسب لاحتياجاتها الخاصة على الصعيد الوطني،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية التعاون الدولي لدعم الدول في عملية إدماج التزاماتها، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، في تشريعاتها الوطنية ووضع وتنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً كاملاً،

وإذ يقر بالدور المهم والبناء الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والاجتمع المدني في عملية وضع السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها إعمالاً كاملاً، وفي تقييم تأثير هذه السياسات،

وإذ يضع في اعتباره أن التعاون التقني الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بناءً على طلب الدول وبالتعاون الوثيق معها، بهدف إدماج حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الوطنية، يمكن أن يشكل وسيلة مفيدة لدعم امتثال الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن متابعتها للتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة،

وإذ يؤكد أن مشاركة أفراد جميع قطاعات المجتمع في مناقشة ووضع السياسات والبرامج التي تؤثر على السكان هي مشاركة حاسمة الأهمية في نجاح هذه العمليات،

وإذ يقر بأن السياسات العامة التي تُقرُّ وتُصاغ باعتماد نهج تشاركية تكتسي أهمية رئيسية في تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها،

- ١- يحيط علماً مع التقدير بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن خيارات المساعدة التقنية وبناء القدرات لإدماج حقوق الإنسان في السياسات الوطنية^(٢)؛
- ٢- يقر بالجهود التي تبذلها المفوضية السامية، في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات، بناءً على طلب الدول وبالتعاون الوثيق معها، لمواءمة قوانينها وسياساتها ومؤسساتها وممارساتها مع التزاماتها وتعهداتها في ميدان حقوق الإنسان، ولتنفيذ التوصيات المقبولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛
- ٣- يوصي بأن تُدمج الدول منظور حقوق الإنسان في سياساتها الوطنية بهدف تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها بالكامل؛
- ٤- يقرر أن يعقد، في دورته الثامنة والعشرين، حلقة نقاش حول مسألة السياسات الوطنية وحقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على استنتاجات التقرير^(٢)، للوقوف على التحديات والتطورات والممارسات الجيدة الجديدة في تعميم مراعاة حقوق الإنسان في السياسات والبرامج الوطنية؛
- ٥- يطلب إلى المفوض السامي أن يعد تقريراً موجزاً عن مناقشات الحلقة ويقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان قبل دورته الثلاثين؛
- ٦- يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره.